

## التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2008/2007



الجهة المركزي لإحصاء وتكنولوجيا المعلومات  
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ العراق

هيئة إحصاء إقليم كردستان/العراق

معهد بحوث التغذية  
وزارة الصحة / العراق

برنامج الأغذية العالمي / مكتب العراق



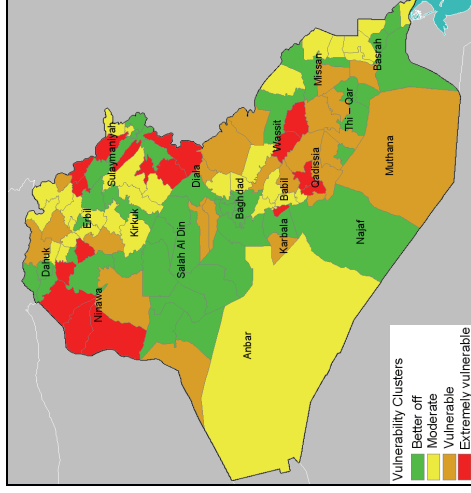
## أين يتركز جغرافياً غير الأمن الغذائي؟ صنفت الأفضية إلى أربع مجاميع كما يلي :

**المجموعة الأولى (المستوى الأفضل):** تشكل 18,4 مليون نسمة غالبيتها مناطق حضرية (66٪) في 44 قضاءً حيث يشكل عدد السكان غير الأمنيين غذائياً نسبة 1٪ فقط، كما وان 5٪ من سكان هذه المجموعة يعد وضعهم هشاً، وتتراوح بين منخفض إلى متوسط لمستوى الفقر وعدم الأمن الغذائي وانخفاض معدلات سوء التغذية .

**المجموعة الثانية (المستوى المتوسط):** تشكل 4,9 مليون نسمة غالبيتها مناطق ريفية (75٪) في (30) قضاءً، حيث يشكل عدد السكان غير الأمنيين غذائياً نسبة (2٪)، كما ان (10٪) يعد وضعهم هشاً. وتتصف هذه المجموعة بانخفاض مستويات عدم الأمن الغذائي وسوء التغذية، أما مستوى الفقر فهو متوسط.

**المجموعة الثالثة (الفئات الهشة):** تشكل 3,4 مليون نسمة في 24 قضاءً، يمثل السكان غير الأمنيين غذائياً في هذه المجموعة نسبة (5٪)، كما ان (15٪) يعد وضعهم هشاً. وتتصف هذه المجموعة بأن مستوى الفقر وسوء التغذية فيها يتراوح بين المتوسط والمرتفع.

**المجموعة الرابعة (الفئات الهشة جداً):** تشكل (2,9) مليون نسمة في (17) قضاءً، منهم (16٪) غير أمنيين غذائياً و (32٪) وضعهم هشاً. وتتصف هذه المجموعة بأن معدلات عدم الأمن الغذائي والفقر مرتفعة.



## كم عدد غير الأمنيين غذائياً؟

قدر عدد السكان غير الأمنيين غذائياً بـ (930000) نسمة أي (3٪) من السكان . يضاف اليهم (6,4) مليون نسمة تمثل (22٪) من السكان يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية وبخلافه يستحوطون الى سكان غير أمنيين غذائياً . أظهرت النتائج تحسناً عما كان عليه الوضع في المسح السابق لعام (2005) الذي بين أن (4) مليون من السكان (15,4٪) غير أمنيين غذائياً بالإضافة الى ان (8,3) مليون نسمة (31,8٪) يمكن أن يصبحوا غير أمنيين غذائياً . لقد ساهمت عوامل عديدة في هذا الاتجاه من التحسن المعنوي والإيجابي بضمنها تحسن الحالة الأمنية وتحسن مؤشرات الاقتصاد والجهود الإنسانية المبذولة خلال الفترة (2006-2007) .

يبقى الوضع في العراق حرجاً وإن أي اضطراب جديد في الحالة الأمنية سيؤثر سلبياً في أداء نظام توزيع البطاقة التموينية وانخفاض التقدم الاقتصادي والتوقف عن تنفيذ برنامج المساعدات الإنسانية .

## سوء التغذية

أظهرت النتائج أن مستوى سوء التغذية الحاد في العراق يعد مقبولاً طبقاً للمعايير الدولية، إذ ان (4,7٪) من الأطفال دون (5) سنوات يعانون من الهزال، لكن (21,8٪) يعانون من النقرم، مما يعكس مستواً متدنياً لسوء التغذية المزمن.

**توفر الغذاء:** يعاني العراق نقصاً في توفر وانتاج الغذاء بصورة استثنائية وتعتمد الحكومة على الاستيراد بشكل كبير جداً. يشكل الإنتاج المحلي من القمح ثلث المعروف من هذا المحصول خلال سنة، ويشكل الرز المنتج محلياً (18٪) من إجمالي كميات الرز المستهلك.

**اتاحة الغذاء:** تبرز مشاكل الأمن الغذائي في اتاحة الغذاء وعدم تأمينه بالقرى الكافي على مستوى الأسرة.

حيث يعتبر الرفاه والدخل هما العامل الأثوى تأثيراً في وضع الأمن الغذائي، إذ أن (83٪) من الأسر غير الآمنة غذائياً من الفئتين الأفقر. يتميز العراق بانخفاض مستويات الدخل نسبياً وارتفاع معدلات البطالة ويتميز مستوى رأس المال البشري والمهارات بأنه منخفض جداً عند الفئات الفقيرة مما يجعل من الصعوبة ولوج سوق العمل من قبل أفراد هذه الفئة.

أظهرت النتائج فروقاً واضحة بين الحضر والريف ، من خلال معدلات البطالة العالية في الريف وضعف مستوى إتاحة الخدمات الأساسية لسكانها بضمنها الماء والصرف الصحي والتعليم والصحة والنقل.

**الأسواق:** إن حسن تفعيل وتكامل الأسواق من شأنه أن يقلل من احتمالات زيادة الأسعار، وأوضح النتائج ان تفاوت أسعار المواد أقليمياً، لم يكن محددًا رئيساً في اتاحة الغذاء للأسر، لكن هذا قد يتغير إذا ما تم تحجيم دور نظام البطاقة التموينية.

## من هم غير الأمنيين غذائياً ؟

ظهرت الحالات الأكثر هشاشة في التعرض لعدم الأمن الغذائي عند الأسر التي تضم عمالاً غير ماهرين أو عمالاً زراعيين ، وروساء الأسر العاطلين عن العمل ، وتظهر الدراسة أن هناك أسرة واحدة من كل أربع أسر تمارس الأنشطة السابقة هي غير آمنة غذائية أو هشة .

أما الأسر الأقل معاناة فهي تلك التي يوجد فيها أفراد يعملون لحسابهم في عمل غير زراعي أو في الخدمة العامة(موظفين حكوميين) و الخصائص المرتبطة بعدم الأمن الغذائي تتضمن الآتي:

- انخفاض الدخل الكافي لتعويض المواد الغذائية في حالة تأخر توزيع الحصة التموينية.
- العمل كعمال غير ماهرين أو عمال زراعيين أو رؤساء أسر عاطلين عن العمل.
- الأسر التي ترأسها نساء.
- الأسر النازحة أو الموطنة حديثاً.
- سوء التغذية المزمن للأطفال.

## لماذا أصبحوا غير أمنيين غذائياً؟

ساهمت عوامل عديدة في عدم الأمن الغذائي في العراق منها الفقر المزمن، ضعف القوة الشرائية للمواد الغذائية وغير الغذائية، ضعف التنوع الغذائي بسبب غياب أو عدم تدفق مواد الحصة التموينية باستمرار.

كانت للإضطرابات والعقوبات الاقتصادية آثارها الخطيرة على العراقيين، وكان من نتائجها ارتفاع معدلات البطالة والأمية، وفقدان الحاصلين على دخول في بعض الأسر. لكن مسألة عدم الأمن الغذائي في العراق لا تعزى بسهولة الى نقص الإنتاج من الغذاء الكافي على المستوى الوطني، بل الى الفشل أيضاً في تأمين الغذاء الكافي على مستوى الأسرة.

## المقدمة والأهداف

كان للظروف الناتجة من الحرب وتباطؤ النمو الاقتصادي التي أعقبت 13 عاماً من العقوبات الاقتصادية تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي في العراق، مما أدى الى اعتماد السكان على نظام التموين الشهري من خلال نظام البطاقة التموينية.

وكانت الأحداث الدراماتيكية في سامراء في شهر شباط 2006 تمثل نقطة بدء واضحة لحركة نزوح كبيرة لم تلحظ فيما سبق، حيث بلغ عدد المهجرين 1,5 مليون نسمة، ومنذ ذلك الوقت زاد الوضع الأمني تردياً مما شكل خطراً على شبكة الحماية الاجتماعية ، على الرغم من تواجد بوادر تحسن مؤخراً.

تهدف الدراسة لتوفير معلومات واقعية حديثة عن سوء التغذية ووضع الأمن الغذائي في العراق لمساعدة صانعي القرارات، بعد التغير الكبير عما كان عليه في منتصف عام 2005.

شمل المسح ما يقرب من 26000 أسرة من جميع محافظات العراق، وتم تهيئة استمارة الاستبيان بثلاث لغات (العربية، الكردية، الانكليزية).وقد كانت الغايات الأساسية من الدراسة توفير تقويم موضوعي وتفصيلي لحالة الأمن الغذائي الحالية واطلاع الهشاشة في العراق، وتوفير الاسباب وعوامل الخطورة لعدم الأمن الغذائي ولسوء تغذية الأطفال،ومن ثم لتحديد الجيوب الهشة في المجتمع التي يتطلب وضعها تقديم مساعدات اليهم في المستقبل.

إن هذه الدراسة هي محاولة للاجابة على الاسئلة التالية:

- من هم غير الأمنيين غذائياً؟
- لماذا أصبحوا غير أمنيين غذائياً؟
- كم عدد غير الأمنيين غذائياً؟
- اين يتركز جغرافياً غير الأمنيين غذائياً؟